سياسات الإفقار العالمي.

د. حاتم صيد جامعة المسيلة

الملخص

إن العدو الرئيسي لشعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ لم يعد ممثلا في الرأسمالية والاستعمار الجديد والسلوك العدواني العنصري للتحالف الغربي والكيان الصهيوني وإنما أصبح العدو يسمى الفقر، والفقر في التنمية البشرية قفز هكذا من خلفية المسرح إلى مقدمته معلنا ضرورة خفض مستويات الفقر والفقر البشري، و أصبح فقر الأفراد هو المشكلة.. بينما اختفت قضية فقر المجتمع...! وإن رفع مستوى دخول الأفراد أو تغذيتهم يتم بأي سبيل، ومن أي عمل، طالما يخفض مستوى الفقر المزعوم..! فأما التخلف الاقتصادي نفسه..و الاختلال في هيكل الإنتاج وسيادة الأنشطة غير المنتجة.. و الظلم والخلل في توزيع الدخول.. و الانخفاض المتواصل في مستويات المعيشة للأغلبية الاجتماعية، و التبعية والخضوع للهيمنة الغربية الرأسمالية.. فقد توارت في خلفية المسرح..!

الكلمات المفتاحية:الفقر، عولمة الفقر، برامج تثبيت الاقتصاد الكلي، التكييف الهيكلي، أممية رأس المال.

مقدمة:

في عصرنا هذا احتلت مشكلة الفقر-والمشكلة الاقتصادية بوجه عام - مكانا فسيحا في عقول الناس وقلوبهم، حيث أن الفقر موضوع متشعب الجوانب، و ذو أهمية كبيرة لأنه يفتح أمامنا المجال لفهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع الدولي العالمي والمجتمعات المحلية. فهو بصورة أو بأخرى يعكس منظور اللاعدالة الاجتماعية في البناء الاجتماعي العالمي والمحلي أي:

1-اللاعدالة في توزيع الثروات: فهناك تراكم أموال وثروات طائلة في يد أقلية وتراكم البؤس والحرمان لدى الأغلبية.

2-اللاعدالة في توزيع النفوذ والقوة والجاه بين أقلية حاكمة متسلطة وأغلبية محكومة مهمشة عن إدارة دفة الحكم.

3-اللاعدالة في توزيع المعرفة والعلم والتكنولوجيا، أي أقلية تحتكر المعرفة والعلم والتكنولوجيا وأغلبية تعيش على الهامش.

هذا يؤدي إلى ظاهرة الاصطفاف الاجتماعي على المستوى الدولي و العالمي،وعلى المستوى الداخليلكل دولة، بمعنى التحديد الجامد و الصارم نسبيا للمواقع الاجتماعية على سلم الثروة و الدخل لمختلف الفئات الاجتماعية؛ وبالتالي تصادم أقدارها ومصائرها بفعل السعي المتضارب إلى اكتساب طريق محدد لممارسة الحياة، وتتم ممارسة الحياة- في عصرنا- على عدة محاور نذكر منها بصفة خاصة:

1-وسائل العيش التي يعبر عنها بأنماط الاستهلاك، التي تحصل في طرق المأكل والمشرب والملبس والمسكن والانتقال.

2-وسائل التكسب التي يعبر عنها بالموقع من عملية الإنتاج، إذ يتمتع البعض بتملك رأس المال، ويقوم آخرون بالهيمنة على طرق استعمال رأس المال بواسطة السلطة على اختلاف مدارجها، وفي المقابل تقوم غالبية المجتمع بكسب عيشها من عملها يدويا أو ذهنيا.

3-التحسين البشري، أي الترقي في مضمار التكوين البدني والعقلي للبشر، ويتحقق هذا في عصرنا من خلال خدمتي التعليم والصحة.

4-طرق التفتح الحيوي للطاقات بالمعنى الشامل، أي قضاء وقت الفراغ من العمل بما في ذلك الترفيه والتثقيف الذاتي.

على هذه المحاور الأربعة تتفاوت فرص أبناء المجتمع الواحد داخل كل دولة، وعلى المجتمع الدولي بين الدول، أي يسود عدم التكافؤ بالتعبير الثقافي، حيث تهيأ الفئة القليلة عدديا والثقيلة كيفيا، لتتصدر مصرح الحياة الاجتماعية في أدوار الثروة والسلطة والمعرفة، والمكانة والعلم والصحة الجسدية وفق أفضل الفرص نسبيا، بينما يفرض على الفئة الكثيرة أن تقنع بالفتات، وأن تبقى على هامش الحياة من دون سلطة فعالة ومن دون ثروة مادية حقيقية، وبحدود دنيا من القدرات العلمية والصحية. وهذه القسمة الثنائية وفق التحليل السوسيولوجي هي ما ندعوه بالاصطفاف الاجتماعي المزدوج، والذي تزيده سياسات التكيف الهيكليلصندوق النقد الدولي وضوحا عبر الزمن كسبب خارجي دولي مركزيحسب ما يراه البعض.بسبب أهمية موضوع الفقر وخطورته والتحديات التي تواجه مشروعات التنمية على الصعيد الدولي؛ تأتي هذه المقالة التي تهدف إلى معرفة سياسات الإفقار العالمي كهدف مركزي عام.

المبحث الأول-العناصر الأساسية للبحث:

أولا -إشكالية البحث:

في ضوء الاهتمام العالمي بقضايا الفقر من منظور أشمل، يعنى بالتنمية البشرية ومؤشراتها المتطورة والمتزايدة؛ فقد اهتمت المؤسسات الدولية بدراسة قضايا الفقر، خاصة بعد انتشار ما يسمى بظاهرة عولمة الفقر، حيث هناكمن يعد العولمةمن الأسباب المركزية في الافقار العالمي، كما صدرت التقارير مركزة على قضايا البطالة والاحتياجات الضرورية، التي لا يستطيع الفقراءبمختلف مستويات فقرهم توفيرها من أجل البقاء والعيش بكرامة كالغذاء والكساء والمأوى والعلاج...

واستنادا للويكيبيديا، فإن مفهوم الفقروفقا لمعايير التنمية البشرية يتسع ليشمل 2 مليار فرد من حجم السكانفي العالم، حيث أحصت مليار فرد غير قادرين على القراءةأو الكتابة، 1.5مليار لا يحصلون على مياه شرب نقية، وهناك طفلمن كل ثلاثة يعاني من سوء التغذية، وهناك مليار فرد يعانون الجوع، وحوالي 13 مليون طفلفي العالم يموتون سنوياً قبل اليوم الخامس من ميلادهم لسوء الرعاية، أو سوء التغذيةأو ضعف الحالة الصحية للطفلأو الأم نتيجة الفقر أو المرض.[1]

ويختلف مفهوم الفقرباختلاف البلدان والثقافات والأزمنة،ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر؛ نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر فيه، إلا أنه هناكشبه اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر وعدم إشباع الحاجات الأساسية المادية أو

غير المادية، أي على أنه حالة من الحرمان المادي، الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى،وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها.كما يحمل الفقر معانى مختلفة بإختلاف رؤى الباحثين، منها ماهو مادي أو إجتماعي أو ثقافي، ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة، تجمع بين أبعادها ماهو موضوعي(كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي)، وما هو ذاتي(أسلوب الحياة ونمط الإنفاق والإستهلاك وأشكال الوعي والثقافة).

كما صيغت تقارير ترصد ديون الدول الفقيرة، والنمو السكاني، وأوضاع المرأة والطفل، والفئات المهمشة، والأمية بين النساء، وظواهر أخرى مثل البيئة، والمياه الصالحة للشرب، ونوعية الغذاء، والسعرات الحرارية اللازمة لبقاء الإنسان والمحافظة عليه من الأمراض، بالإضافة إلى معالجة قضايا سلبية - مثل العنف، والتطرف، والإرهاب والسلوكيات الإجرامية التي تعاني منها معظم المجتمعات في عالمنا اليوم-الناتجة عن انتشار الفقروكذا تزايد معدلات الفقر بين الشرائح المجتمعية.

إن تحليل وفهم الفقر كظاهرة إجتماعية، يعتمد على تحليل كيفي لظاهرتين أساسيتين، تتعلق الظاهرة الأولى بعملية التفاوت في توزيع الدخل، وإعادة توزيعه على الفئات الإجتماعيةداخل الدولة الواحدة،وكذا تفاوت توزيعهبين دول العالم الثالث ودول العالم المتقدم، وترتبط الظاهرة الثانية بقضية التفاوت الطبقي والتمايزالمعيشي، وتشير كلا الظاهرتين إلى اختلاف واضح بين رجال الفكر في رؤية الفقر وتحليله وتحديد العوامل المساهمة في انتشاره،ففي جزئية العوامل المساهمة في انتشار الفقر، فريقمنهميرى أنه يجب التركيز على الأسباب الخارجية والعالمية التي تقف وراء نشر ظاهرة الإفقار العالمي،بينمايرفريق آخرأن أسباب الفقر داخلية ومحلية متعلقة بداخل كل دولة ومجتمعاتها، و فريق ثالث يرى تضافرها و تشابكها.

وفي أدبيات الأمم المتحدةخلال النصف الثاني من القرن العشرين،كثر الحديث عن الفقر والفقراء خاصة عن نموو تطور ظاهرة الفقر من المجتمع الواحد إلى ظاهرة عالمية،و قامت بتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان، وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة، فالفقير مثلا في اليمنلا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكاالشمالية.كما صنفت هيئة الأمم المتحدةدولا عشرا الأكثر فقرأمن حيث عدد الفقراء،حيث بلغوا فيالهند 350 مليون،والصين 105 مليون، بنغلاديش 93,5 مليون، البرازيل 72,5 مليون، اندنوسيا 48 مليون، نيجيريا 46,5 مليون،

إثيوبيا40مليون، فيتنام 38 مليون، الفلبين 35,5 مليون، باكستان 35 مليون.كما حددت هيئة الأمم المتحدة يوم 17أكتوبر من عام 2008 م كيوم عالميلمكافحة الفقر.

ومما لا شك فيه، أن الفقر أصبح من أهم المهددات الحقيقية للإستقرار الإقتصادي والأمني والإجتماعي فى العالم، فالدول الأقل نمواً أو ما يسمى بـ "نادي الفقراء"؛ ارتفع عددها من 25 دولة عام 1971 ليصل اليوم إلى أكثر من 86 دولة خلال أكثر من ثلاثين سنة من الحلول الدولية، التى طرحها هذا النادي من عمره، ولم تخرج غير دولة بوتسوان الأفريقيةإذ صعدت إلى قمة الدول النامية.[2]

وفي ظل ما يبدو من اهتمام عالمي واضح بقضايا تفصيلية حول الفقر؛ تثار الكثير من التساؤلات لدى أبناء العالم الثالث مثل ما الأهداف الحقيقية وراء الاهتمام العالمي بتلك القضايا؟ وهل تسعى المؤسسات الدولية بالفعل إلى وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة تزايد الفقر الذي انتشر في عالمنا اليوم؟ وهل ترغب القوى الرأسمالية في رسم سياسات من شأنها تقليص حدة الفقر والقضاء علي الفجوات القائمة بين الأغنياء والفقراء، أم تسعى إلى سرعة إدماج دول العالم - بعيدا عن التكافؤ بين الأطراف -في اقتصاد السوق، وإطلاق الحرية للمستثمرين الغرب الأكثر قدرة على تنفيذ برامج وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في إفقار شعوب العالم الأقل تطورا، وتحقيق فائض القيمة لدول المركز الرأسمالي، وللمؤسسات العابرة للقوميات، والمنظمات الرأسمالية متعددة الجنسيات باعتبارها مسيطرة على عناصر الإنتاج في العالم ؟ أم أن الأمر على العكس من ذلك؟وفي ضوء ما سبق تأتي تساؤلات هذه المقالةلتلخص الاشكاليةكالتالي:

1- ما هو مفهوم الفقر و أبعاده؟ وهل اتفق الباحثون في تحديد مفهوم جامع مانع للفقر؟ أم تضاربت فيه التصورات و المعالجات؟

2- ثم كيف يمكن تحديد محددات الفقر و مستوياتهو أنواعه؟

3- كيف يتوزع الفقر في العالم؟ هل الفقر ينتشر فقط في دول العالم الثالث و دول العالم المتقدم بمنأى عنه؟

4- ماهي الأسباب الخارجية والعالمية في نشر ظاهرة الإفقار العالمي،وهل للعولمة الرأسمالية الغربية علاقة بسياسة الإفقار في العالم أم لا؟

5- وماهي المراكز الدولية المتسببة في الإفقار العالمي؟ وماهي أساليبها في تحقيق ذلك؟

6-لنصل في الأخير إلى ماهيالآليات والإجراءات المناسبة لمكافحة الفقر؟

ثانيا-أهمية البحث:

يلاحظ كثير من الخبراء أن هيئات التمويل الدولية قد تناولت قضية الفقر وأدرجتها ضمن وثائقها الأساسية، وقد أفرد لها البنك الدولي تقريرا كاملا عن أوضاع الفقر في العالم، هذا إلى جانب دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدةUNDP الذي خصص العديد من تقاريره لهذه الظاهرة. كما لاحظوا خلال عقد التسعينيات انعقاد العديد من المؤتمرات، على رأسها المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة 1994، والقمة الاجتماعية بكوبنهاجن1995.....وغيرها من المؤتمرات و الندواتحول قضية الفقر.

تتجلى أهمية موضوع الفقر وخطورته فيما تؤكده إحصاءات وكالة الإغاثة الدولية، أن هناك حوالي ثلاثة عشر طفلا يموتون كل دقيقة في البلدان النامية، بسبب مشكلة الفقر والحرمان، التي مازال ملايين الأطفال يعانون منها، ومن فقدان كافة حقوقهم البشرية، فهم محرومون من التمتع بظروف مسكن مناسب، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب، ومن انعدام قنوات الصرف الصحي، وعدم توافر الغذاء والصحة والملبس، بل يتعرضون للحرمان من ممارسة حياتهم في مراحلها العمرية المختلفة.

كما تتجلى أهمية موضوع الفقر و خطورته، في أن معظم التنبؤات البحثية تتفق على أن قضايا الفقر والحرمان ستظل تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مشروعات التنمية على الصعيد الدولي، في زمن تتعاظم فيه الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتتصاعد فيه آليات الهيمنة بفعل العولمة الكاسحة التي تجوب العالم كما يرى البعض،لذايتعين على حكومات الدول مواجهتها بسياسات اجتماعية فاعلة؛ من أجل التقليل من مخاطرها، وبخاصة في ذلك الجزء الجنوبي منالعالم، الذي يعاني من أوضاع متدنية، سواء في درجة ونوعية التطور الإنتاجي، الذي ينهار أو يتحرك إلى الخلف، أو تعاظم التفاوت المعيشي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، حيث تتحول في معظمها إلى فئات هامشية يتدنى مستواها الاجتماعي بصورة مكثفة وسريعة؛ لتستقر في قاع المجتمعحيث الحرمان و الفقر، كما يفرض عليها التزاحم في لقمة العيش مع غيرها من الفئات الأخرى،التي فقدتمراكزها الاجتماعيةبفعل عوامل متشابكة؛نتيجة تدهور أحوالها المعيشية وعدم قدرتها علي التكيف مع أوضاع مستحدثة لا تقوى على مواجهة تحدياتها.

كما تتجلى أهمية موضوع الفقر وخطورته، في كافة الجهود المبذولة على المستوي العالميواهتمام الباحثين والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية للحد من ظاهرة الفقر والحرمان، ورغم الادعاءات المعلنة بنشر ثقافة العدل والمساواة، وحقوق الإنسانفإن الواقع يشير إلي أن قضايا الفقر، وظاهرة الإفقار للشرائح الاجتماعية الضعيفة مثلالنساء والأطفالوظاهرة الإفقار للدول، ستظل تمثل معضلة كبرى أمام العالم، ليس فقط بسبب تزايد أعداد الفقراء والمحرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية على الصعيد العالمي، بل نظرا لاتساع حدة التفاوت المعيشي بين أغنياء العالم وفقرائه، بين درجات التقدم والتنمية في الدول الصناعية الكبرى والحالات المتخلفة في الدول الأقل نموا؛ فإنه ينبئ بحالة من عدم التوازن في ظل"حضارة السوق المعولم"،وينذر بحركات اجتماعية سلبية من شأنها تدمير ما وصلت إليه، وما حققته القوى الرأسمالية المهيمنة على مقدرات"العالم الجديد".

ثالثا-أهداف البحث:

بسبب أهمية موضوع الفقر وخطورته والتحديات التي تواجه مشروعات التنمية على الصعيد الدولي تأتي هذه الدراسة، التي تهدف إلى معرفة سياسات الإفقار العالمي كهدف مركزي عام. حيث لا يتسنى لنا معرفة ذلك إلا بالوصول إلى معرفة الأهداف الفرعية التالية:

1-معرفة مفهوم الفقر وكيفية تحديد أنواعه.

2-معرفة معايير قياس الفقر ومستوياته.

3-معرفة كيفية توزيع الفقر في العالم، سواء كان في العالم الثالث أو العالم المتقدم وسوء توزيع الدخل.

4-معرفة بعض الأسباب الخارجية والعالمية التي تقف وراء نشر ظاهرة الإفقار العالمي، كما هناك أيضا أسباب داخلية ومحلية متعلقة بداخل كل دولة ومجتمعاتها، لكن سنركز في هذه المقالة على العوامل الخارجية بشكل أكبر.

5-معرفة الآليات والإجراءات المناسبة لمكافحة الفقر على المستوى العالمي والمحلي.

رابعا-المفاهيم والمصطلحات:

I. مفهوم الفقر:

يعدّ موضوع الفقر من الموضوعات الرئيسية التي عنيت بها الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، إذ يثير جدلا، والذي مازال مستمرا في قضيتين: الأولى تتعلق بأهمية المفهوم،

ودوره في صياغة أشكال التنظيم الاجتماعي، وتحديد المستويات المعيشية السائدة، والثانية بغموضه نظرا لاستخدامه في سياقات مختلفة، وتحديد نطاقه بكيفيات متباينة.

1) المعنى اللغوي: يقال في اللغة فَقَرَ وَيَفْقَرُ إذا قلَ ماله، ويجمع الفقير على فقراء، و فُقُر، و الفقير عند العرب المحتاج، فيقال: افتقر إلى الأمر أي احتاج إليه، وشكا إليه فقوره أي حاجته.[3] فحيثما قامت حاجة الإنسان إلى شيء فهو فقير بالنسبة إليه، وبالمقابل فإن غنى الإنسان في شيء هو استغناؤه عن طلب الحاجة.

2) المعنى الاصطلاحي: ليس هناك تعريف جامع مانع لمفهوم الفقر، إذ عرّف تقرير التنمية في العالمالفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوىالمعيشة"[4] كما يُعرف بأنه: "عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية"[5].لذلك نجد تنوعا في استخدام المؤشرات لتحديد هذه الظاهرة، التي لخص "ميلر" مضامينها في الفقر الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي والسياسي في آن واحد. كما أن هناك اتجاها آخر قام بتحديد بعض المحكات، التي استخدمها الباحثون لتحديد مضمون الفقر ونطاقه على النحو التالي:

أ- المحكّات المالية: و رغم أهمية طريقة المحكات الماليةفي تحديد نطاق الفقر؛ إلا أنها تنطوي على مزالق متعددة وتخضع للتغيير المستمر.

ب- الحرمانوالظروف غير الملائمة.

ج- نقص البناء السوسيو- اقتصادي وعدم الاندماج فيه.

د- ضعف قوة المساومة لدى الفقراء وتعدد أنماط استغلال الأغنياء لهم.

هـ- الخصائص النموذجية لثقافة الفقر.

ز- الأحياء المتخلفة.

وهنا تبرز أهمية التفرقة بين محددات الفقر ومؤشراته، **فالأولى:** تشير إلى ربط الفقر بنمط إنتاجي محدد هو النمط الرأسمالي، بينما تعبر **الثانية:** عن التواكل، القدرية، كثرة النسل... الخ. وينعكس هذا التمييز في بعض التحليلات السوسيولوجية، التي استندت في تعريفها للفقر إلى بعض المؤشرات الكمية أو الكيفية[6]. فهناك من نظر إليه في ضوء عيش الكفاف-الدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا-أو الحرمان النسبي: النقص في بعض موارد العيش مثل الغذاء، ظروف المعيشة، أسباب الراحة المتعارف عليها...الخ.

عرّفعبد الباسط عبد المعطي الفقر: "على أنه حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي، من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة، والتميز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي، وتحديد الأمور بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية، المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك، والتي تكون مجبرة على بيع عملها، الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع"[7].

في حين بروملي وغاري فيقران أن الفقر: "حالة نسبية تعبر عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصادقة، في حين يرجع "ويد" هذه الحالة إلى عملية تفقير راهنة أو ماضية، يتم بموجبها نقل الموارد والفرص، وفائض القيمة من الأفراد الذين هم حاليا فقراء أو من أسلافهم"[8]. و لهذا يوضع في الاعتبار حقيقة مهمة، هي أن فهم الوضع المتدني للفقراء؛ يتطلب النظر إليه في ضوء العلاقة غير المتكافئة بين الفقراء والأغنياء من ناحية، وفي ضوء ارتباطه بالنظام المجتمعي الأشمل من ناحية أخرى.وبناءً على ما تقدم يبدو جليا، أن الفقراء هم جماعة اجتماعية تحتل المواقع الدنيا في النظام الإنتاجي الاجتماعي للمجتمع، وتعمل على هوامش الاقتصاد، وتتعرض لشتى صور المحاصرة و التهميش، ويرتبط بهذا الوضع المتدني عدد من المؤشرات مثل: الارتفاع الملحوظ في معدلات المواليد و الوفيات، الانخفاض الشديد في معدلات الدخول، ارتفاع نسبة الأمية، انخفاض نسبة المعيشة، القدرية، الاستسلام.

II. مفهوم أممية رأس المال:

1) المعنى اللغويلأممي:في قاموس المعجم الوسيطيدلُّ على توحُّدٍ وترابُط ووفاق بين مجموعة أُمم أو دول أو قبائل تضامُن أممي،

أو تكتُّل و تحالف بين مجموعة دول أو اتجاهات له شرعيَّة عالميَّة على أنواع أمميّة سياسيّة / اقتصاديّة / إسلاميّة.[9]

2) المعنى الاصطلاحي:أممية رأس المال هي التي تدير عملية العولمة تحت قيادة محددة هي الدول السبع الصناعية الكبرى التي تعقد اجتماعات قمة دورية تدرس فيها الأوضاع الدولية وتتخذ القرارات الموجهة لكل أطراف التحالف الرأسمالي الذى تقوده هذه الدول الكبرى والتي تهدف بالأساس إلى تعميم النموذج الرأسمالي اقتصادياً وسياسياً وفكريا بنشر علاقات الملكية الخاصة الرأسمالية وتصفية أي أنواع أخرى من الملكية وخاصة ملكية الدولة والملكية العامة، و غيرها من الأهداف. كما تستند أممية رأس

المال في تنفيذ هذه الأهداف إلى الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. هذا بالإضافة إلى حلف الأطلنطي والمنظمات الإقليمية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الرأسمالية الكبرى مثل منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومنظمة التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا المحيط الهادي ابيك ومجموعة دول الكومنولث ورابطة الفرنكوفونية وغيرها.[10]

إن تسارع وتيرة العولمة؛ يجعل عمليات دخول وخروج الأموال بالمليارات عبر دول العالم في ومضات سريعة، على شاشات الكومبيوتر وعلى نحو وقفت فيه كل الدول والقوى عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف، واسعار الفائدة، واسعار الأوراق المالية في البورصات، فلم تصادر هذه الوقائع قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان فقط، بل أكثر من ذلك بكثير، حيث حولت العالم إلى رهينة في قبضة حفنة من كبار المضاربين، الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية؛ مستخدمين في ذلك مليارات الدولارات، التي توفرها البنوك وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار الدولية، وصناديق التأمين، والصناديق الاجتماعية.[11]

المبحث الثاني-مقاييس الفقر وأنواعه وأهم عوامل انتشاره:

أولا-الفقر ومقاييسه:

تعتمد طريقة قياس الفقر في أي مجتمع على المفهوم السائد للفقر أولا، والهدف المراد الوصول إليه ثانيا. إذ قد تكون هناك جوانب يصعب قياسها مثل الجانب الاجتماعي، الذي يتمثل في الانعزالية والتقهقر الشخصي- ....، ولكن من المتفق عليه، أن ما يمكن قياسه من الفقر هو الجانب المتمثل في مستوى المعيشة، ولهذا الجانب عدة مؤشرات تنقسم إلى شقين، اجتماعي واقتصادي. ويتمثل الأول بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر المتوقع عند الولادة، معدل الالتحاق بالتعليم...أما الجانب الثاني فيتمثل بمعدل دخل الفرد – الأسرة-السنوي ومعدل إنفاق الفرد - الأسرة-السنوي. ولقد تم تجريب المعايير التي استخدمت في استخراج دليل التنمية البشرية، و الذي يتم استخراجه من خلال معرفة طول العمر، والمعرفة و الالتحاق بالتعليم، إلاّ أن قياس الفقر اعتمد بشكل رئيسي- على المؤشرات الاقتصادية.[12]ومما سبق لابد من تحديد مفهوم الفقر اقتصاديا، إذ حدده أبو حامد الغزالي بقوله "اعلم أن الفقر عبارة عن فقد ما هو محتاج إليه، أما فقد مالا حاجة إليه فلا يسمى فقرا ". ومنهفمفهوم الفقر يعتمد على عاملين أساسيين هما:

العامل الأول: طبيعة المستويات المعيشية: يتم بها تحديد خطوط الفقر، وهو ما يسمى "الرقم القياسي لتكاليف المعيشة"أو"مؤشر الأسعار" إذ تضبط بهذه الآلية الاختلافات المترتبة على تأثير الزمان والمكان والأحوال والأشخاص.**العامل الثاني:** تكلفة سلة الاحتياجات الأساسية: فتترجم حاجة الإنسان من السلع والخدمات إلى سلة حاجات أساسية، للمساعدة بعد معرفة تكاليفها، في تحديد الحد الفاصل بين الفقر والغنى، وهو ما يعبر عنه بمستوى الكفاية. ولذا فإن الوقوف على التكلفة الحقيقية لسلة الاحتياجات الأساسية لا يترك لأمزجة الأفراد وقراراتهم، بل التقييم إلى خبراء من أهل الاختصاص والمشورة. وقد أوضح الغزالي هذه المسألة بقوله "وتقدير ذلك بالاجتهاد" والمعلوم أن الاجتهاد من الأعمال التخصصية التي يخضع أهلها لشروط مخصوصة لا تتوافر في كل فرد من الأفراد.

وعلى ضوء ما تقدم، يعرف الفقر بأنه: "المستوى المعاشي الذي يعجز فيه الفرد عن إشباع حاجاته الأساسية من السلع والخدمات حسب دلالة مؤشر الأسعار"[13]. وفي ضوء ما سبق تم استخراج المؤشرات التالية:

1- نسبة الفقر: وتقيس نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان.

2- فجوة الفقر: وتقيس القيمة النقدية الإجمالية اللازمة لرفع دخول الفقراء إلى مستوى خط الفقر.

3- شدّة الفقر: وتقيس مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم .

ثانيا-أنواع الفقر:

ويقسم خط الفقر إلى أربعة أنواع وهي:

أ- خط الفقر المدقع: ويتمثل هذا بتكلفة الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد-الأسرة-شهريا-سنويا-، التي توفر بين2150-2200 سعرة حرارية للفرد يوميا.

ب-خط الفقر المطلق: الفقر المطلق هو "حالة من الحياة محددة بالجهل، وسوء التغذية، والمرض، وارتفاع مستوى وفيات الأطفال، وانخفاض فترة الحياة إلى حد أقل من أي تعريف رشيد لحد الكفاف"[14]، وخط الفقر المطلق يتمثل في مجموع تكلفة الاحتياجات الأساسية كالغذاء والملبس والإسكان، والتعليم، والصحة.

ج- خط الفقر النسبي:هو تمكن الفرد من إشباع حاجاته، أي تحقيق حد الكفاية، ولكن الشيء الأقل يعد فقيراً بالنسبة للأكثر، وهذا يعكس التفاوت في الدخول"[15]. وترجع أهمية مفهوم الفقر النسبي

إلى طبيعته الحركية، ففي اقتصاد متطور يتغير فيه حد الفقر مع تغير الزمن، والذي يحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط، ويتميز بتغيره مع تغير الدخل.

د-خط الفقر الاجتهادي: والذي يعتمد على ما يجتهده الأفراد في المجتمع، من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة.

ويكثر استخدام خط الفقر النسبي والاجتهادي في الدول المتقدمة، حيث ترتفع فيها الدخول من جهة، وتتوفر فيها شبكات للأمان الاجتماعي، تؤمن الحد الأدنى من الضروريات من جهة أخرى. أما خط الفقر المطلق والمدقع فيستخدمان في الدول النامية، حيث يكون التركيز على تامين الحد الأدنى من الضروريات.(16)

وإن كثيرا من الخبراء والعلماء يرجعون انتشار ظاهرة الفقر إلى أسباب وعوامل خارجية، ترتبط بالنظام الاقتصاديالعالمي والمؤسسات الدولية، أكثر من الأسباب والعوامل الداخلية المرتبطة بالدولة والمجتمع المدني والفقراء.

ثالثا-أسباب وعوامل انتشار ظاهر الفقر على المستوى العالمي:

تخلص معظم الدراسات إلى أن من أبرز أسباب الفقر اليوم في العالم تتمثل فيما يلي:

1- نتائج وتبعات عهود الاستعمار: يشير المهتمون بظاهرة الفقر في العالم، إلى أن الشعوب قد استنزفت خيراتها خلال عقود من الاستعمار، تعرضت فيها لنهب جل ممتلكاتها، وتفكيك بنى اقتصادياتها. ورغم مناداة الدول الغربية بالعدالة واحترام حقوق الانسان التي من أهمها، احترام الممتلكات، فلم يسمع صوت واحد يطالب بدفع تعويضات لهذه الدول، التي تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى لما هو لها، ويرجعون السبب إلى شدة ضعف الضعيف وشدة قوة القوي.

2- تجاهل الدول الصناعية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري: حيث لا تزال الدول الأغنى في العالم تمتنع عن توقيع أية اتفاقيات؛ للحد من انبعاث الغازات السامة من مصانع التكنولوجيا التي تمتلكها. ويدق الخبراء في هذا المجال ناقوس الخطر، ويعلنون أنه إذالم تبذل جهود كبيرة في هذا المجال؛ فإن كوكب الأرض يصاب بشيخوخة مبكرة؛ نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن تضرر طبقة الأوزون. وتأتي النتائج مروعة على لسان علماء المناخ، حيث أنهم يؤكدون أن الكوارث الطبيعية التي تلحق بالكوكب اليوم، ماهي إلاّ نتيجة من نتائج استهتار الدول الصناعية، ومن ضمن هذه الكوارث: الزلازل والأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر، وكلها ظواهر أدت إلى إفقار الشعوب و تشريدها.

3- هيمنة القطب الواحد: منذ سقوط الاتحاد السوفييتي وإمساك الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم؛ تفاقمت معضلة الفقر.فالسعي إلى تأكيد السيطرة على العالم؛ قاد إلى إفقار الدول أثناء ترويضها. فالعقوبات الاقتصادية وحصار واحتلال الدول لملاحقة المارقين، وتأييد سياسة الاحتلال سعيا وراء السيطرة على المواقع الاستراتيجية في العالم؛ كلها أمور أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر، وحولت شعوبا كانت في الأصل غنية إلى حالة من الفقر الشديد.

ففي فلسطين و ليبيا و العراق و سوريا...كانت الشعوب المتضرر الأول من هذه السياسات، وفي أفغانستان تردت الأوضاع المزرية أصلا إلى حد الكارثة الانسانية. ويشير المراقبون أن الوضع ممدد بالتردي، وقائمة الدول مرشحة للزيادة إذالم ترتدع الأطماع السياسيةويتحرك العالم لكبح جماح القطب الواحد الساعي للسيطرة على العالم.

4- ظاهرة العولمة: ففي الوقت الذي رفعت الدول الغربية شعار العولمة، مُبَشِرة بعهد جديد يخفف من معاناة الفقراء، ارتفعت الأصوات منذرة بدور هذه الظاهرة في نشر الفقر وتدمير اقتصاد الدول النامية. والكلام هنا ليس لمعارضي العولمة، ولا لعامة الناس الذين يرددون الشعارات الكلامية، بل للخبراء والمختصين.

فهذا "جورج سروس" أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد يقول: "لقد أدت العولمة إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف – ويعني البلدان النامية-إلى المركز أي الدول الغربية"، وهذا يعني باختصار أن العولمة حولت فتات ما كان يقتات عليه الفقراء إلى موائد المتخمين. ويقول أيضا في هذا الصدد "جون ستيجلتيز" الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي: " إن الدول الأسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة، هي تلك التي أدارت العولمة بطريقتها، أما البلدان التي تضررت وهي الغالبية، فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية، وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة".[17]حيث أدت الأزمات المالية الناشئة عن العولمة إلى زيادة معولة في عدد السكان، الذين يعيشون في حالة الفقر، حيث وصلوا إلى حوالي 36 مليون نسمة. لكن الصين التي ظلت متحفظة على ظاهرة العولمة؛ استطاعت أن تبقى في منأى عن الأزمة، وحافظت على نموها الاقتصادي؛ مما ساعد على تقليص عدد سكان المناطق الريفية الفقيرة من 280 مليون نسمة سنة 1990 إلى 75 مليون نسمة سنة 1999.

ومن أسوأ نتائج سياسة العولمة، التغيرات الكبيرة التي قوضت التنمية الاجتماعية، ومن أمثلتها ما حصل في أوربا الشرقية ووسط آسيا، حيث قامت المؤسسات العتيقة للاقتصاد ذات التخطيط المركزي - التي كانت توفر في السابق الرعاية الصحية طوال العمر - بإنشاء مؤسسات جديدة أكثر ملاءمة للسوق الحرة، وأدى الانخفاض الكبير في الأجور الفعلية المترتب على ذلك، والذي وصل إلى 77% في أذربيجان مثلا، إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر في تلك البلدان، وصلت إلى نسبة 32 % من السكان تعيش الآن في حالة من الفقر والجوع، بعد أن كانت 4 % عام1988.[18]

إلا أننا سنركز أكثر في هذه المقالة حول قضية كيف ساهمت العولمة في انتشار ظاهرة الفقر على المستوى العالمي، لأن معظم الدراسات الاجتماعية الاقتصادية تعزي أبرز أسباب الفقر في العالم اليوم إلى ظاهرة العولمة. وفي هذا الصدد يستفتح "ميشيل تسودفيسكي" أستاذ الاقتصاد بجامعة "أوتاوا بكندا" كتابه "عولمة الفقر" بالإشارة إلى برامج" تثبيت الاقتصاد الكلي" و "التكييف الهيكلي" التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية كشرط لإعادة التفاوض في ديونها الخارجية منذ أوائل الثمانينيات، حيث أدت هذه البرامج إلى إفقار العديد من الدول ومئات الملايين من الناس، و إلى زعزعة العملات الوطنية وتدمير اقتصاديات البلدان النامية، وإلى انهيار القوة الشرائية الداخلية وظهور المجاعات. وفيه يبين كيف تغيرت هياكل الاقتصاد العالمي تغيرا أساسيا منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، ويوضح فيه المؤلف بالتفصيل الطرق التي أجبرت بها المؤسسات المالية - وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - العالم الثالث و بلدان " أوروبا الشرقية " منذ عام 1989 ، على تسهيل هذه التغييرات في هياكل الاقتصاد العالمي.

وكذا تطرق للآثار الوخيمة للإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها المؤسسات المالية العالمية في جانب كبير من " العالم الثالث " و" أوروبا الشرقية ". ويشير المؤلف كذلك إلى أن المؤسسات المالية العالمية تلعب دورا هاما في عمليات إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية، حيث تمثل المصادقة على اتفاق الجات، وتكوين منظمة التجارة العالمية في عام1995 علامة بارزة في تطوير النظام الاقتصادي العالمي.و تتمثل مهمة منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة العالمية لصالح البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وفي الإشراف على تنفيذ السياسات التجارية الوطنية، ومن جهة أخرى يقوم اتفاق الجات بانتهاك حقوق الشعوب الأساسية، وخاصة في مجالات الاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية الفكرية[19].

وأبرز هذه الطرق التي مكنت المؤسسات المالية العالمية في فرض سيطرتها على العالم الثالث، تتمثل في الوصفة التي يقدمها صندوق النقد الدولي لأكثر من مائة بلد من البلدان المدينة – البلدان ذات الديون-، وهو ما يطلق عليها المشروطية المرتبطة باتفاقيات القروض والتي تتكون منالشروط التالية:

1- التقشف في الميزانية أو ما يعرف بخفض العجز في الميزانية، من خلال إجراء خفض فوري في الإنفاق العام.

2- إنهاء كل أشكال التحكم في الأسعار والأجور، ومن ضمنها إلغاء الإعانات على بعض المواد الغذائية الأساسية.

3- التحكم في كمية النقود المتداولة.

4- خفض قيمة العملة لتشجيع الصادرات وخفض الواردات.

5- إلغاء التعريفة الجمركية والحصص التي تحمي الصناعات الناشئة في العالم.[20]

ويطلق على هذه الشروط مجتمعة حزمة التكيف الهيكلي. وهي الوصفة التي تفقد الدول المدينة على أساسها السيادة الاقتصادية، وما يتبع ذلك من قيام صندوق النقد الدولي بفرض سيطرته على السياسة المالية والنقدية لهذه البلدان المالية، وبإعادة تنظيم البنوك المركزية ووزارات المالية فيها، وبفرض وصاية اقتصادية بمقتضاها تقيم المؤسسات الدولية حكومة موازية تتجاهل المجتمع المدني، وبمقتضاها أيضا توضع البلدان التي لا تتوافق مع أهداف الأداء لدى صندوق النقد الدولي في **القائمة السوداء.**[21] وبتشجيع برنامج التكييف الهيكلي وما ارتبط به من تحدير وتنزيل وتقهقر للنظام المالي. وسعت المافيا المالية- الإجرامية - دورها في المجالات المصرفية الدولية، وأصبحت الدول والحكومات الوطنية في العديد من البلدان النامية تحت وصاية مثل هذه الكتل -كتل المافيا المالية -التي اكتسبت قدرا كبيرا من ممتلكات الدولة في ظل برامج الخصخصة التي يدعو لها البنك الدولي، وهذا ما يعرف بسياسة إفقار الدول.

ولقد تساءل "ميشيل تسودفيسكي" بطرح السؤال: كيف خضعت البلدان ذات السيادة لوصاية المؤسسات المالية الدولية ؟ ويجيب: كانت البلدان المدينة محتاجة للتمويل الخارجي لعجزها؛ لذلك تمكنت المؤسسات المالية من إعادة توجيه سياسة اقتصادها الكلي توجيها مناسبا، وفقا لمصالح الدائنين الرسميين والتجاريين. وقد زاد عبء دين البلدان النامية بثبات منذ أوائل الثمانينيات بالرغم من

مختلف مشاريع إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة وتمويل الديون التي قدمها الدائنون. والواقع أن هذه الإجراءات-مصحوبة بالإقراض ذي الأساس السياسي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- ؛ قد أدت إلى زيادة الدين القائم للبلدان النامية مع ضمان السداد لمدفوعات الفوائد.

و في رأي "ميشيل تشودفيسكي" مؤلف كتاب "عولمة الفقر" أن نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد العشرين ستدخل التاريخ العالمي باعتبارها فترة إفقار عالمي، اتسمت بانهيار النظم الإنتاجية في العالم النامي، وبتصفية المؤسسات الوطنية، و بتحليل البرامج الصحية والتعليمية. وفي اعتقاد المؤلف أيضا أن عولمة الفقر بدأت في العالم الثالث متزامنة مع أزمة الدين، و أنشبت قبضتها منذ السبعينيات في كل أقاليم العالم الرئيسية، ومن بينها أمريكا اللاتينية، و أوروبا الغربية، وبلدان الكتل السوفيتية السابقة، والبلدان المصنعة حديثا، وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى.

وظهرت في التسعينيات مجاعات على المستوى المحلي، في إفريقيا و جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وأغلقت العيادات الطبية والمدارس، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق في التعليم الابتدائي، كما ظهرت الأمراض المعدية ومن بينها السل والملاريا والكوليرا من جديد في العالم الثالث وأوروبا الشرقية والبلقان.

وفي الاتحاد السوفيتي السابق- بدءً من أوائل عام1992- أسهم التضخم الشديد الذي أطلقه انهيار" الروبل" في التعويض السريع للدخول الحقيقية،كما أسرع العلاج الاقتصادي بالصدمة مصحوبا ببرنامج خصخصة صناعات بأسرها بالتصفية العاجلة؛ مما أدى إلى تسريح ملايين العمال ورميهم إلى البطالة ثم الفقر، وزادت الأسعار في الاتحاد الروسي مائة مرة عقب الجولة الأولى من إصلاحيات الاقتصاد الكلي، التي اعتمدتها حكومة "يلتسين" في يناير1992، ومن ناحيةأخرى لم تزد الأجور إلا عشرة أمثال. وهناأكدت دراسة بريطانية أن القوة الشرائية هبطت بـ87% في 1992.[22]

كما أكدت حركات المضاربة على العملات الوطنية إلى زعزعة أنجح الاقتصاديات في "اندونيسيا" و"تايلاند" و"كوريا"؛ الأمر الذي نجم عنه بين يوم وليلة هبوط فجائي في مستويات المعيشة، وهي أزمة العملات الآسيوية. في عام1997 استولى المضاربون على مليارات الدولارات من احتياطات البنوك المركزية الرسمية، أي لم تعد هذه البلدان قادرة على تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام السياسة النقدية.ويؤكد المؤلف إن"عولمة الفقر" في أواخر القرن العشرين و بداية

القرن الواحد العشرين لم يسبق لها مثيل في التاريخ العالمي، غير أن هذا الفقر ليس نتيجة ندرة الموارد البشرية والمادية، بل هو نتيجة نظام من فائض العرض العالمي القائم على البطالة و التفقير.

وتكمن خطورة المنح والقروض التي تحصل عليها دول العالم الثالث من المؤسسات المالية العالمية في تفاقم الديون الخارجية، والتي لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها تتجاوزها إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية، التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ودول العالم الثالث، من خلال سياستها المالية وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية.

فيرى البعض أن هذه الأموال قادرة على التأثير في سيادة الدول، وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المدينة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي، وفرض تبعيتها للبنك الدولي والدول المحركة له؛ مما يعني أنه يجب على دول العالم الثالث النضال ضد البنك الدولي ودوره الاستعماري، والعمل على حل مشكلة المديونية من خلال تنمية القدرات الداخلية لهذه الدول؛ بما يتيح لها الاستغناء عن المنح والقروض، التي يتم الحصول عليها من البنك الدولي، ضمن شروط وقيود تكرس واقع تبعيتها؛ نتيجة لازدياد دوره المالي الذي أصبح أكثر أهمية في السياسات المالية؛ مما عزز من تبعية البنوك الداخلية لسياساته، بحيث أصبحت البنوك التجارية تعتمد قرارات الصرف التي يصدرها البنك الدولي.

ويتزايد اهتمام البنك الدولي بتقديم القروض، من خلال تزايد تأكيد البنك الدولي على ضرورة قيام الحكومات في الدول النامية ودول العالم الثالث على إتباع نظام الخصخصة، وهو ما يؤكد أن السياسة التي يتبعها تهدف إلى تعميق فقر و تبعية هذه الدول إلى الدول الممولة للقروض، التي تحصل عليها هذه الدول عن طريق البنك.إن تزايد اعتماد الدول النامية ودول العالم الثالث على التمويل الخارجي، واللجوء إلى البنك الدولي من أجل الحصول على المنح والقروض لتمويل مشاريعها وموازنتها؛ أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية؛ التي خلقت العديد من التغيرات؛ التي قيدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية معينة، تخدم سياسة وأهداف البنك الدولي في تعزيز تبعية هذه الدول ونظامها المالي للخارج،والتي عرضت حرية صانع السياسة الاقتصادية ومتخذ القرارات الهامة بهذه الدول للخطر الشديد، بحيث أصبح يتعين عليه مراعاة الضغوط والمصالح الخاصة بالجهة المانحة، والأخذ بعين الاعتبار العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها عند تصميم السياسة الاقتصادية لدولته؛ مما أدى في

النهاية إلى التحول عن الطريق الإنمائي، الذي كانت تختاره الدولة بوعي واستقلالية، والسير في طريق آخر حدده البنك الدولي كشرط من شروط الحصول على هذه المنح والمساعدات، والذي في أغلب الأحيان لا يحقق الأهداف المنشودة من التمويل، والتي تم الاعتماد على المنح والقروض المقدمة من البنك الدولي من أجل تحقيقها لهذه الدول.

وترجع هذه التبعية سواء كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية إلى حاجة دول العالم الثالث إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية. فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بهذه الدول ذات الموارد المالية المحدودة، إلى الاقتراض من البنك الدولي، والاعتماد على المنح والقروض الخارجية؛ مما جعلها تعاني من الفقر والتبعية المالية للبنك الدولي، والذي نتج عنه اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي؛ مما جعل النظام المالي لهذه الدول مرهون بالتغيرات والتقلبات التي تطرأ على النظام المالي العالمي.

كما يتعرض اقتصاد بلدان العالم الثالث المدينة، ومنها الدول العربية لمؤامرة مالية دولية بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة، والذي يتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الاستراتيجية، التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن، على نحو يعيد لها السيطرة الأجنبية، ومهد لتسريح العمال و ازدياد البطالة و الفقر.

فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرج، وبعد التعثر في سداد خدمتها؛ ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في هذه الدول، أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان. وقد لقي هذا الطرح صدى واسعا في نفوس الدائنين؛ لأنه يحسن من محافظهم المالية، ويحول الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة، وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين، وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة والتبعية الخارجية .

ولم تقتصر المنح والقروض التي تحصل عليها الدول النامية ودول العالم الثالث إلى تعميق تبعيتها المالية والاقتصادية إلى البنك الدولي، بل تعداه إلى تحقيق تبعية النظام السياسي بهذه الدول إلى الدول المانحة والبنك الدولي. فالقروض ليست فقط مشروطة بشروط مالية اقتصادية، بل أيضا تكون مرهونة بمواقف سياسية، يجب على الدول التي ترغب بالحصول على المنح والقروض تبنيها؛ من أجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبني وتأييد هذه الدول لسياسة الدول المانحة، والقيام

بتبني نظامها السياسي، وتطبيق النظام المالي المتبع بهذه الدول بغض النظر عن ماهية هذا النظام، وفي كثير من الأحيان لا تتلاءم الأنظمة المالية المتبعة في الدول الغربية مع طبيعة وتكوين النظام الاجتماعي في بلدان العالم الثالث.

بالفعل بدأ البنك بتقديم المساعدات المشروطة بالأخذ بنظام السوق وتقليل دور الدولة...و غيرها من الشروط، ولكن التجارب اللاحقة أثبتت سذاجة هذا التصور. فنظام السوق لا يعمل في فراغ، وهناك شروط كثيرة لازمة لأدائه، وجزء من هذه الشروط غير متوفر حتى في الدول الصناعية، ولذلك فإننا نرى الدور الكبير للحكومات في المجتمعات الغربية. أما في الدول النامية فإن أكثر هذه الشروط غير متوفر، فكيف يمكن لهذه القروض التي تقدم أن تتحول إلى آلية تنمية في مجتمعات تفتقر إلى المؤسسات الفاعلة، وإلى البيانات التفصيلية وإلى الموارد البشرية المدربة، وإلى الأجهزة الإدارية المتقدمة، وإلى الأنظمة الضريبة المتطورة، وإلى الحكومات المنتخبة، وإلى المؤسسات القانونية المستقلة وغيرها. فهذه كلها معطيات تطورت في المجتمعات الغربية عبر فترات طويلة، ولكنها مفقودة في الدولة النامية؛ الأمر الذي جعل الأموال التي يقدمها البنك تذهب في جيوب الحكومات، وفي مشاريع مظهرية وفي مصاريف المنظمات الدولية، وفي استمرارية توظيف الخبراء من الدول الغربية، وحتى عندما كان يحدث نموا اقتصاديا هنا وهناك ،فإنه لا يتحول إلى نموا ذاتيا بسبب غياب الشروط اللازمة؛ ولذلك لم يتضاءل الفقر ولم تتنوع الهياكل الاقتصادية، بل تعمق التفاوت المعيشي في الدول النامية وبينها وبين الدول الغنية، وفرطت كثير من الدول النامية في سيادتها بسبب تدخل البنك الدولي في سياساتها الداخلية.

وعلى الرغم من أن البنك عدّل من شعاراته المرفوعة من النمو الاقتصادي، إلى النمو مع التوزيع إلى توفير الأساسيات إلى الارتقاء بأداء الحكومات إلى توفير الشفافية إلى محاربة الفساد، إلا أن سياساته الواقعية بقيت متمركزه حول فتح الأسواق وتقليل الحواجز وتقليل دور الحكومات وتشجيع دور القطاع الخاص وغيرها من رزمة الإصلاحات التي سميت بالإصلاحات الهيكلية، والتي لم تعد على الدول النامية إلا بمزيد من الديون ومزيد من الضعف الاقتصادي، خاصة إذا تذكرنا أن المطلوب من الدول النامية أن تفتح أسواقها للمنتجات المستوردة من دول صناعية متقدمة وفرت لها الحماية لفترات طويلة؛ حتى أصبحت تنافسية من حيث الجودة والسعر .

ففي عام 2002 أزالت **غانا** التعريفة الجمركية على وارداتها ليتم إغراق أسواقها بالمنتجات الأوروبية، ويتضرر نتيجة لذلك المزارعون فيها؛ لأن أسعار الواردات كانت أقل من ثلث السعر المحلي. ولكن البنك والصندوق لم يستطيعان أن يفرضا على المجموعة الأوروبية تقليل الدعم لمنتجاتها الزراعية التي تصدرها للعالم الخارجي بأسعار منخفضة. ثم رضخت **زامبيا** لشروط البنك والصندوق، وأزالت التعريفة على وارداتها من الملابس التي كانت تحمي بها حوالي 140 شركة محلية للملابس، وخلال فترة قصيرة لم يتبقى من هذه الشركات المحلية سوى 8 شركات، وحتى لو استطاعت هذه الشركات الوطنية في زامبيا أن تنافس وتصدر منتجاتها إلى سوق المجموعة الأوروبية أو الولايات المتحدة؛ فإنها لن تتمكن من ذلك بسبب التعريفة الجمركية التي تفرضها هذه الدول على وارداتها من الدول النامية.

وفي بداية التسعينيات وفي إطار هذه الإصلاحات الهيكلية، قامت **البيرو** بتخفيض تعريفتها الجمركية على القمح المستورد من الولايات المتحدة، الدولة التي تقدم لمزارعيها دعم سنوي يصل إلى 40 مليار في السنة؛ مما ألحق الضرر بمزارعي البيرو، ودفعهم إلى إنتاج الكوكا الذي يستخدم في إنتاج الكوكايين كبديل للقمح. وفي تحرير حركة رؤوس الأموال في ظل غياب البيئة القانونية والإدارية المتطورة، رأينا كيف تتالت أزمات أسواق المال من المكسيك إلى شرق آسيا إلى روسيا، ولاشك أن هذه الأزمات المالية تكون تكاليفها أكبر في الدول النامية التي لازالت بيئتها القانونية ضعيفة.

ومنذ تدخل البنك الدولي في السياسات الاقتصادية لبلدان أفريقيا و جنوب الصحراء، التي كانت تصنف على أساس أنها بلدان عالم رابع، فإن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدت إلى تدمير القطاع الزراعي، بما في ذلك الثروة الحيوانية لهذه الدول، رغم أنها تعد القطاع الإنتاجي الوحيد القائم فيها كحالة رواندا التي تعد كنموذج للدولة الهشة، التي دمر اقتصادها الإنتاجي في المجال الزراعي بسبب ميراث الاستعمار، وتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين.

أما جنوب و جنوب شرق آسيا، كالحالة الهندية و بنغلاديش وفيتنام، فإن توجيهات وسياسات الصندوق والبنك عبارة عن سياسات لسحق الفقراء في الريف والحضر، وأن سياسات القضاء على الفقر، كانت تتم من خلال القضاء على الفقراء عن طريق الموت جوعا. وقرر تشوسودوفيسكي أن الهند كانت محكومة بشكل غير مباشر من صندوق النقد الدولي.[23] أما تقليص النفقات الحكومية التي تفرض على الدول النامية لتصحيح موازناتها العامة في إطار البرامج الإصلاحية،

فإن لها كلفة عالية في زيادة الفقر والأمية وتقليل النمو الاقتصادي في المدى البعيد؛ لأنها تؤدي إلى تقليص النفقات على المشروعات الاجتماعية كالتعليم والصحة وبقية مشاريع البنية الأساسية.

باختصار إن الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي الذي تطالب به المؤسسات الدولية - كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية- الدول النامية، من غير أن تكون هذه الأخيرة مستعدة، هو أقرب إلى مباراة غير متكافئة في الملاكمة، تحقق مكاسب للأقوى ومزيد من الخسائر للطرف الضعيف، والذي يحصل في تحرير تجارة السلع والخدمات والأموال، وتقليل النفقات الحكومية من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية، يحصل كذلك في عمليات التخصيصية التي تتحول من وسيلة لتطوير القطاع الخاص، ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة إلى عملية نهب لثروات المجتمعات النامية، من قبل المتنفذين المحليين ومن قبل الشركات العالمية؛ نظرا لغياب الشفافية والمساءلة والبيئة المؤسسية المتطورة. وبدل أن يتحرر العالم الثالث من الفقر والجوع والتخلف، وقع في مصيدة الديون التي ارتفعت من 130 مليار دولار عام 1973 إلى 612 مليار عام 1982 ثم إلى 3.2 ترليون عام 2006 ؛ مما جعل هذه الدول تنفق جزءً كبيرا من مداخيلها السنوية على خدمة الدين، أي الفائدة المتراكمة على الديون ولا تقول تسديد الدين.[24]

وفوق هذا وذاك تشير بعض الدراسات من قبل بعض العاملين في البنك عبر السنوات، بأن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من قروض البنك ضاعت نتيجة لسوء تنفيذ المشروعات، ولتواطؤ الشركات العالمية مع حكومات الدول النامية؛ من أجل نهب هذه القروض من قبل القلة المستفيدة، في الوقت الذي لم تنتفع الشرائح الفقيرة المستهدفة من هذه القروض، وتراكمت الديون على هذه الدول كما حصل مع ماركوس في الفلبين وبوتو في نيجيريا وسوهارتو في أندونيسيا، وغيرهم من رموز الفساد في الدول النامية، والذين لم يخلفوا لشعوبهم إلا الفقر والتبعية ومليارات الديون.في ضوء ما سبق نتساءل عن ما هو حجم الفقر العالمي كميا، وما علاقته بسوء توزيع الدخل العالمي أو الناتج العالمي؟ و ماهو حجم رقعة اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء في العالم؟

المبحث الثالث-الفقر في العالم و سوء توزيع الدخل العالمي وعلاقته بأممية رأس المال:

أولا- حجم الفقر العالمي وسوء توزيع الدخل:

"إن أثرياء العالم وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات لم يعودوا يفكرون في اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، و ازدياد جحافل العاطلين عن العمل، وما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر، و

إنما همهم الأول والأخير هو تطوير تقنيات تؤهلهم لمزيد من الثراء والحماية من المخاطر. إذ نجد تسابقا على أشده بين المؤسسات والدول على اكتساح الساحة الاقتصادية في غياب قواعد المنافسة الشريفة، وذلك يتم على حساب الكثيرين، لتتوسع الهوة بشكل صارخ بين الأكثر غنى والأكثر فقرا. إن اتساع نطاق الفاقة على مستوى العالم، يعني بالمقابل انكماش وانحصار الثراء، "وهذا ما تؤكده الإحصائيات المتوفرة، إذ أن ما يعادل 16%من السكان الواقعين في المناطق الأكثر ثراء في العالم- الولايات المتحدة واليابان يحتكرون80% من ثروة العالم، وتملك بعض الدول متوسطة الثراء-تنانين آسيا-05% من الثروة، بينما يقتسم الباقي15% فقط من الموارد المستخرجة من الكرة الأرضية. و يجب الاعتراف أن الفقر في الدخل هو أشد فضاعة داخل البلدان المتخلفة أو النامية.[25]

كما نلاحظ أن هيئات التمويل الدولية قد تناولت قضية الفقر، وأدرجتها ضمن وثائقها الأساسية، وقد أفرد لها البنك الدولي تقريرا كاملا عن أوضاع الفقر في العالم، هذا إلى جانب دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدةUNDP الذي خصص العديد من تقاريره لهذه الظاهرة. كما نلاحظ خلال عقد التسعينيات انعقاد العديد من المؤتمرات، على رأسها المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة 1994، والقمة الاجتماعية بكوبنهاجن1995، و إن هذا الاهتمام الواضح بقضايا الفقر والتنمية يطرح تساؤلات أخرى منها: هل المؤسسات الدولية معنية فعليا بمكافحة الفقر؟ وهل سيتمكن النظام الاقتصادي العالمي من تفعيل آلياته من أجل تحقيق هذا الهدف ؟

في الواقع إن الحديث عن الفقر خلال عقد التسعينيات، قد ارتبط بالزيادة الملحوظة في معدلات الفقر خاصة في بلدان العالم الثالث، الذي ينتشر فيه الفقر والأمية والأمراض، و للتدليل على التدهور في الأوضاع، يكفي الإشارة إلى أن أفقر20% من سكان العالم، كان نصيبهم من الدخل العالمي عام 1960 نحو3.2%، ليقدر عام1994 بنسبة4.1%، في حين لم يتجاوز عام1995 نسبة1.1%، و هذا يوضح اتساع الفجوة بين أفقر20% وأغنى20%من سكان العالم. فنصيب أغنى20% من سكان العالم من الدخل العالمي اتسع عام1995 حتى أصبح78%. أما إذا نظرنا إلى هذه المعادلة من منظور الاستهلاك؛ سنجد أن نسبة20% الأعلى دخلا في العالم يستهلكون87% من إجمالي الاستهلاك العالمي، هذا في حين أن ما يستهلكه أفقر20% من سكان العالم لايتجاوز3.1% فقط.

و تتضح الصورة أكثر عندما نقول إن الدخل السنوي لأغنى225 فردا في العالم، يعادل الدخل السنوي لأفقر47%من سكان العالم، ومن بين الـ225 هؤلاء، هناك 60 شخصا في الولايات

المتحدة،و21 شخصا في ألمانيا، 14 شخصا في اليابان، و11 شخصا من العالم العربي. وفي هذا المناخ ترتفع معدلات الإنفاق على السلع الترفيهية بصورة ملحوظة، في حين قد يساهم توفير ما قدره 40 مليار دولار في تحسين الأوضاع التعليمية والصحية في العالم الثالث، فإن الإنفاق على الآيس كريم في أوربا وصل إلى 11 مليار دولار عام1997،والإنفاق على أدوات التجميل في الولايات المتحدة يصل إلى 8 مليارات دولار، و ينفق اليابانيون35 مليار دولار على بند خاص بالترفيه لرجال الأعمال، ويصل الإنفاق السنوي على السجائر إلى50 مليار دولار والمشروبات الكحولية105 مليار دولار.[26]

و نخلص مما سبق أننا فعليا أمام نمط مختل لتوزيع الثروة، سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين البلدان أو العلاقة بين الطبقات الاجتماعية. يرتبط بهذا الخلل على مستوى الواقع خللا آخر، يتعلق بالمفاهيم المتداولة بشأن الفقر.

ومما سبق ينبغي دائما التمييز بين الفقر وسوء توزيع الدخل، فقد يكون الفقر موجودا في مجتمع ما، ليس لأنه فقير، ولكن بسبب سوء توزيع الدخل[ويجب التمييز أيضا بين الفقر المطلق والفقر النسبي. فالفقر المطلق هو عدم حصول الفرد على الحاجات الأساسية، أما الفقر النسبي فهو لا يرتبط بالضرورة بعدم الحصول على الحاجات الأساسية، بل إنه ينجم بالمقارنة بدخل و إنفاق الآخرين، وبالتالي فهو نسبي].أضف إلى ذلك تعريفا آخر للفقر تبنّاه تقرير البنك الدولي، وهو فقر المعرفة. فثمة تمييز بين دول غنية ودول فقيرة، على أساس امتلاك أدوات المعرفة القادرة على توليد المنتجات التكنولوجية الحديثة. كما تبرز مشكلة الفقر على أكثر من مستوى، فهناك فجوات واضحة في توزيع الدخل والثروة من منظور علاقات عدةكالعلاقة بين الشمال والجنوب والعلاقة بين المدينة والريف والعلاقة بين الأحياء السكنية العادية والأحياء القصديرية والعلاقة بين الرجل والمرأة....الخ.

إن الأسباب الرئيسية وراء ذلك تتمثل في سوء توزيع الدخل، وعدم عقلانية الخيارات التكنولوجية المصاحبة للتجارب التنموية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي إعادة إنتاج الفقر مع دخول العاطلين عن العمل في دائرة الفقر كفقراء جدد.

إن المؤسسات الدولية ترى أنه من الضروري التضحية بآلاف وملايين العمال، والزج بهم إلى عالم الفقر لفترات قصيرة الأجل؛ حتى يمكن إحداث النمو على المدى الطويل، الأمر الذي يسمح بإمكانية استعادة هؤلاء في السوق مرة أخرى، وهذه الرؤية فضلا عن كونها خاطئة من الناحية

الاقتصادية، فإنها رؤية غير إنسانية، وهي رؤية سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي بدأت في المجتمعات العربية في عقد التسعينيات. وإن النقد الرئيسي الذي يمكن توجيهه لهذه الرؤية، هو أن الوعد بإمكانية استيعاب الفقراء على المدى الطويل، يبدو إلى حد كبير أمرا مبهما وغير واضح المعالم. وأذكر هنا قول "كينز" وهو أحد المفكرين الاقتصاديين البارزين في القرن العشرين، والذي كان يتحدث دائما عن الأجل القصير، وعندما سئل: وماذا عن الأجل الطويل؟ فكان رده الشهير: كلنا سنموت في الأجل الطويل.

إن مشكلة الفقر بالطريقة التي طرحت بها في كتابات وأعمال المنظمات الدولية - الخاضعة للدول الرأسمالية الصناعية وخاصة أمريكا-، وأيضا في كتابات و أعمال الجهات المعنية في بلدان العالم النامي و المتخلف اقتصاديا، طرحت من المنظور النابع من خبرة الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا باعتبارها مشكلة أفراد وجماعات.. جماعات لا تعتبر عندهم طبقية وإنما هي فئات محاسبية. فئات من الدخل والإنفاق مثلها مثل غيرها، أما أصل الدخل والإنفاق من نظام الإنتاج والكسب ومن عملية العمل، فهذه قضية لا أهمية لها بالنسبة لهم.

و نحن في المقابل نرى أن الفقر في البلاد المتخلفة اقتصاديا والنامية، ليس هو فقر أفراد أو جماعات، ولكنه فقر المجتمع في عمومه. إن الفقراء ليسوا فئة أو فئات داخل المجتمع، ولكنهم لدينا يمثلون عموم المجتمع.. و حجتنا المنطقية في ذلك و التي قد تمثل توسيعا لمفهوم الفقر النسبي، أن الفقر يقابل الغنى. ولذلك يمكن القول من زاوية المستوى المعيشي النابع أصلا من النظام الإنتاجي وعملية العمل، أن هناك قطبين : قطب الأغنياء والذي يمثل مالا يزيد عن 5% من سكان المجتمع المصري مثلا، وقطب الفقراء الذي يمثل 95% من هؤلاء السكان على اختلاف درجات فقرهم، بقياسات الحاجة الغذائية، والحاجات الأساسية الأخرى، ووسائل إشباعها المتطورة.(27)

وإذا تصفحنا المزيد من الإحصائيات التي تتعلق بالفروق بين المداخيل فسنجدها مرعبة ومخيفة، فعلى سبيل المثال نجد أن متوسط الدخل في الاتحاد الأوربي قد بلغ **45 ألف دولار** في السنة، بينما هو في بعض الدول الإفريقية والآسيوية لا يتجاوز **200 دولار** في السنة، أي أقل من دولار واحد في يوم عمل. فمثلا عمال جني القهوة للشركات المتعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لا يتقاضون أكثر من دولار واحد في اليوم، كما يزداد توظيف الأطفال ممن لا تتعدى أعمارهم **15 سنة**؛ وذلك حتى لا يدفعون لهم أكثر من دولار واحد يوميا. وتأييدا لهذه الحقائق، يؤكد "مارا

بونيفيتش" و"أندرو موريسون" أن: "فجوة الدخول بين الدول الفقيرة و الدول الغنية، قد اتسعت بصورة أشد مما كانت عليه في يوم من الأيام خلال العقدين الماضيين. فالسنوات العشرون المنصرمة شهدت تباينا حادا في التفاوت بين الدخول في كل دولة، كذلك ازداد تباين الأجور في أمريكا اللاتينية والكتلة السوفييتية السابقة ومعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية...، وولد الانتقال العسير من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق في الاتحاد الروسي وغيره من دول شرق أوربا، أسرع توسيع لفجوة تفاوت الدخول يتم تسجيله".(28)

و المتصفح لخارطة الفقر في العالم، يلاحظ بلغة الأرقام أن البلدان المتقدمة تملك **80%** من الدخل العالمي، وهي تمثل 20% من سكان العالم، والمشكلة لا تكمن في مجرد اتساع الهوة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب فحسب، و إنما أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، فالاتحاد الأوربي يعد أكثر من **50 مليون** فقير، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل عتبة الـ **20 مليون** عاطلا **سنة1997**. وهكذا أصبحت أجهزة الاقتصاد المعولم تعيد إنتاج أعدادا متزايدة من البطالين، وخاصة من فئة الشباب أو المسرحين من المهجرين. " لقد دخل العالم مرحلة مجتمع الخمس، إذ أن **20%** من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، تستحوذ على 84.7% من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى **84.2 %** من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها **85.5 %** من مجموع مدخرات العالم. ورافقت كل ذلك ظاهرة جديدة نعيشها اليوم هي أممية رأس المال. فما هي علاقة أممية رأس المال باتساع حجم الفقر في العالم؟

ثانيا- أممية رأس المال وعلاقاتها باتساع حجم الفقر في العالم:

إنها أممية يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضاربين في بورصات العملة والأوراق المالية، فقد اعترف مدير صندوق النقد الدولي أيام الأزمة المالية في المكسيك، بأن العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصبيان، وهو يعني المتاجرين بالعملة في المستوى الدولي، وقد أصبحوا لا يمثلون قوة مالية فحسب، بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قوية - دول قوية-. فيا ترى ماهي الأساليب المختلفة التي تتبعها الأممية في الإفقار العالمي؟ و نستطيع أن نلخص بعد القراءات المتعمقة لهذه**الأساليب** فيما يلي:

أ- إغلاق حنفيات الاستثمارات المالية.

ب- حض رؤوس الأموال على الهجرة.

ج- الضغط على عملة معينة لتتدهور وتنهار.

فبهذه الأساليب فهي قادرة على تحريك الانتفاضات الشعبية لتأتي على الأخضر- واليابس، والشواهد التاريخية والواقعية تقدم الكثير من الأحداث من هذا النوع، من ذلك مثلا ما حدث في المكسيك سنة 1995، أو في دول شرق آسيا سنة 1999، حيث خضعت قوى مالية جبارة كقوة الولايات المتحدة الأمريكية وقوة المؤسسات المالية الأوربية والعالمية، أو حتى معجزة ما يعرف بالنمور الآسيوية، خضعت أمام السوق المالية الدولية التي تتحكم فيها، وتنسجها وتخيطها أيادي خفية، إنها أيادي عمالقة أو إمبراطوريات السوق المالية. وصرح "**تيتماير**" رئيس المصرف المركزي الألماني أمام المشتركين في منتدى"**دافوس**" سنة 1996، بأن غالبية الساسة أصبحوا خاضعين لرقابة وسيطرة وهيمنة الخبراء في شؤون أسواق المال. هؤلاء الأخيرين الذين لا يولون أي اعتبار للحسابات السياسوية أو الانتخابية لرجال السياسة، إنهم بمثابة الحكام الحقيقيين الذين "يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف أولا، وبفرض أسعار فائدة أعلى ثانيا" متى ما رأوا ذلك ملائما. والحاصل أن عالم المال يضم الطيبين وغير الطيبين، وأصبح الفرز صعبا بين الفئتيْن، وبذلك تداخلت الممارسات الاقتصادية الموضوعية مع تلك الطفيلية، القائمة على الحيل والتهرب الضريبي و الاستفادة من قوانين التشجيع على الاستثمار، في ظل الخوصصة التي تتطلبها العولمة. وكما نعلم أن الخوصصة هي بيع القطاع العام للقطاع الخاص و بأزهد الأثمان، وما ينجر عنها من عولمة البطالة؛ ومن ثمة عولمة الفقر وتفكيك الدولة عن طريق الصراع بين الشرائح الاجتماعية العاملة والدولة.

و بذلك فقد ضاع الأمل في تحقيق مجتمع الرفاه حتى في المجتمعات الغربية نفسها، أما في مجتمعات العالم الثالث فحدث ولا حرج، فبعد اللهث في استيراد النموذج الليبرالي، المدعوم بقوة من الهيئات والمنظمات المالية والتجارية الدولية - صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية...-، والتخلي عن كل ما هو من مقومات المجتمع سواء كان خصوصيا أم عاما، تبين أن الوصفة السحرية لم تحقق شيئا، واستمرت المشاكل من بطالة وفقر ومجاعة، بل ازدادت تعقيدا، إذ "سرعان ما خابت الآمال وانكشفت الحقائق المرّة. فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال والمضاربون في البورصات المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى حساب الدول نفسها ..، وتحول المقامرون المتحلقون حول مائدة هذا الصنف الجديد من الاقتصاد إلى أبطال يضرب بهم المثل، بل يخطب رؤساء الدول وكبار الساسة ودهم، ويقبع كثير منهم اليوم في غياهب السجون. و إذا انكشفت

أوراق هؤلاء المغامرين في البلدان الغربية فيعود ذلك لوجه آخر للعملة الليبرالية: الديمقراطية المتمثلة في حرية الإعلام واستقلال القضاء، وهي نقطة قوة النظام الليبرالي.[29]

ثالثا -المراكز الدولية المتسببة في الإفقار العالمي:

وهي المؤسسات الكبرى التي تمثل العولمة، وتهدد اقتصادات الدول ، وذلك لأن قوتها تفوق الكثير من الدول." فملياراتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد **أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك القوة الشرائية لهذا البلد أو ذاك، ولعملته إزاء بقية عملات العالم**، وهي موزعة جغرافيا بين البلدان التالية: اليابان 62 شركة، الولايات المتحدة الأمريكية 53، ألمانيا 23، فرنسا 19، بريطانيا11، سويسرا8، كوريا الجنوبية 6، إيطاليا5، وهولندا4. وكي يدرك المرء القوة المالية لهذه الشركات يكفي أن نذكر الأمثلة التالية: يفوق رقم معاملات "جنرال موتورز" الدخل الوطني الخام للدنمارك، ويفوق رقم معاملات "فورد" الدخل الوطني لجنوب إفريقيا، ويفوق رقم معاملات شركة تويوتا الدخل الوطني للنرويج، مع العلم أن "الدخل الوطني الخام للدانمارك، جنوب إفريقيا، والنرويج يقدر على التوالي بـ 170.037، 129.094، 153.363 مليون دولار، استنادا لإحصائيات البنك الدولي لسنة 1997". وإليك الجدول يوضح هذه القضية.

الجدول(1): مقارنة بين الدخل الوطني القومي لبعض الدول الإفريقية والأرباح التي تحققها الشركات الكبرى في البلدان الرأسمالية:

اسم الدولة	الدخل الوطني (مليار دولار)	اسم الشركة	الأرباح (مليار دولار)
النيجر	2.09	اب مج الو م أ	5.81
غينيا	2.07	" فورد"	5.30
مالي	1.95	" اكسون"	5.26
زامبيا	1.95	رويال دوتش بريطانيا- هولندا	5.24
الكونغو	1.89	جنرال موتور جالو م أ	4.86
مدغشقر	1.85	" جنرال إلكتريك"	3.39
موزنبيق	1.37	فيات ايطاليا	2.32
مالاوي	1.16	طويوطا اليابان	2.31
تشاد	1.00	رونو فرنسا	1.50
موريتانيا	0.86	نيستلير سويسرا	1.39

***المصدر: مجيد جعفر: الجغرافيا، المعهد التربوي الوطني، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،2000، ص15،14.**

بماذا تفسر حصول هذه الشركات على أعلى أرباح ضخمة تفوق دخل دول كبيرة؟ إن أكثر ما يميز الشركات المتعددة الجنسية، هو ربما ضخامتها وتنوع نشاطها وانتشارها في كل بقعة من بقاع العالم، فكل شركة من هذه الشركات تمارس نشاطها في أكثر من 20 دولة، وتنتج ما لا يقل عن 20 سلعة مختلفة، وإجمالي مبيعات 10 شركات منها يساوي إجمالي الناتج القومي لجميع دول القارة الإفريقية، ومن أمثلة هذه الشركات: جنرال إلكتريك- و م أ-، وجنرال موتورز- و م أ-، فولكس فاكن -ألمانيا الغربية-، رونو - فرنسا-، بريتش بتروليوم – بريطانيا-، فليبس –هولندا-.

ويشمل نشاطها جميع الميادين الاقتصادية والمالية، فهل نستغرب بعد ذلك أن يتحول قادة الدول إلى خدم في بلاط أممية رأس المال. "ولعل الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات؛ يبرز بشكل كبير باعتبارها المحرك الرئيسي والمستفيد الأكبر من العولمة. " ولنا أن نعلم أنه من بين أكبر مائة اقتصاد في العالم، فهناك واحد وخمسون ليس لبلدان، وإنما لشركات عبر قومية. بينما لا تشغل أكثر من 200 شركة عالمية سوى أقل من ثلاثة أرباع واحد في المائة من القوة العاملة في العالم، فإنها تستحوذ في الوقت ذاته على 28% من النشاط الاقتصادي العالمي، وتستحوذ أكبر 500 شركة على70 % من التجارة العالمية. إذا حاولنا التعمق أكثر فإن الغرب يستمد قوته من الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن الغرب هو بأمس الحاجة إلى الحماية العسكرية والنووية الأمريكية، كما أن ازدهار الدول الرأسمالية الغربية مجرد اقتصاد تابع للاقتصاد الأمريكي. فهو من الضخامة بحيث أنه وحده يشكل25 % من إجمالي الاقتصاد العالمي، كذلك فإن القوة النووية الأمريكية هي من الضخامة بحيث أنها تشكل 95 % من القوة النووية الضاربة التابعة للغرب بأكمله.[30]

وفوق هذا وذاك، فان الهرولة للارتماء بين أحضان العولمة من فرض حرية السوق من دون قيود؛ قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هي أصولية حرية السوق...، فالاقتصاد المعولم قد سرع في القضاء على ما يعرف بمجتمع الرفاه، وساهم بشكل كبير في دفع فئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وخلق مناخا ملائما لنمو حركات اجتماعية وسياسية متطرفة، تستغل في كثير من الأحيان من طرف متطرفين قوميا أو سياسيا أو دينيا...، والشواهد التاريخية والواقعية في بعض الدول الأوربية دليل صارخ على ذلك، حيث نلاحظ تنامي اليمين المتطرف في شكل حركات النازيين الجدد في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أو تحت مظلة أحزاب سياسية تتوزع عبر أنحاء أوروبا، فمن

زيغانوف في روسيا، و لوبان في فرنسا، إلى هايدر في النمسا، وأبيرتو بوسي في إيطاليا، وغيرهم كثيرون.

رابعا- الفقر في العالم المتقدم:

فإذا كانت عولمة الفقر أصابت العالم الثالث؛ فهل يا ترى قد أصابت الدول الغربية أو ما يعرف بالعالم المتقدم؟ وضمن هذا السياق نلاحظ أن أصحاب الشركات الكبرى لا يأبهون مقدار ذرة بالجانب الإنساني بقدر ما يتهافتون على المزيد من الأرباح، مفضلين الاستغناء عن جزء من عامليهم، وغلق بعض الوحدات التابعة. " فقد أغلقت شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة على سبيل المثال 21 معملا، وسرحت 20000 عاملا، و10000 إطارا، كما ألغت شركة إ ب م 20000 مكان عمل، كما ألغت الصناعة الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة عمل. ولكي تستمر شركة الاتصالات الألمانية في قدرتها على المنافسة في السوق العالمية؛ فتعين عليها تسريح ما يقرب من مائة ألف مستخدم في عام 2000. والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية، فقد ألغت منذ عملية الخصخصة عام 1984 ما يعادل 113 ألف فرصة عمل، وتخطط لتسريح 36000 عامل إلى غاية سنة 2000، وبذلك تكون قد سرحت حوالي النصف من عامليها، وتجاوز معدل العمال المطرودين من الشغل في فرنسا عام 1996 ما يعادل 3500 عاملا في الشهر، وخسرت 1.800.000 فرصة عمل في القطاع الصناعي، وبلغت نسبة البطالة 12.3% وهو رقم قياسي لم تصله نسبة البطالة في فرنسا من قبل".[31]

ويبدو جليا، أن عدد العمال المطرودين، وفرص العمل الضائعة متشابهة في جل بلدان الاتحاد الأوربي وأمريكا، حيث تضطر الكثير من الشركات الكبرى في الدول الصناعية إلى غلق أبوابها وتسريح عمالها، أما بالنسبة لما يحدث في باقي البلدان الأخرى فحدث ولا حرج. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انضمام فئات جديدة من العمال إلى عالم البطالة ومن ثم الفقر والحرمان. واللافت للانتباه، أن البطالة عندما تصيب عاملا واحدا فإن ذلك يعني إفقار عائلة بكاملها، إذ أنه في أغلب الحالات يتكفل فرد واحد بالأسرة المكونة من 5 أفراد في المتوسط، خصوصا بالنسبة للعالم النامي؛ وعليه فإن تسريح عامل معناه الزج بعائلة بكاملها في عالم الفاقة.

كما يبدو جليا، أن العولمة الاقتصادية كما تتجسد واقعيا هي ليست سوى مجرد مرحلة من تطور الرأسمالية، حيث يسود نمط العولمة بواسطة السوق، وضمن هذا السياق فإن هدف العولمة

الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر، بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية، وهي في تراجع تدريجي تاركة المجال للعلاقات السلعية والربحية والنفعية، وأصبحت لا تولي أي اهتمام بالموارد البشرية إذ تتركها في عالم الضياع. فإن لقائل أن يقول أن من أثمن مكاسب العولمة هو التقدم التقني، ولا يختلف اثنان حول هذه الحقيقة، لكن تبعاتها أو آثارها السلبية هي أيضا حقيقة. فإذا كان هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات؛ فإنه بالمقابل لا يخلق مناصب شغل جديدة، بل قد يتسبب في القضاء على أكثرها، وذلك استجابة لما يتطلبه التقدم التكنو معلوماتي الهائل. ونتيجة للقوة المتعاظمة للاقتصاد المعولم، القائم على الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي من طرف الأقلية...، فإن القوة التفاوضية للعمال وممثليهم قد انكمشت إلى حدودها الدنيا، بحيث أصبحت العولمة هي بمثابة العدو اللدود للعمال، حيث صار اكتساب التكنولوجيا العالية في أغلب الأحوال على حساب مناصب العمل، وهذا هو السبب المركزي والرئيسي- في الإفقار العالمي. لكن التساؤل الذي يبقى مطروحا هنا بشكل مركزي لماذا وقع العالم في تزييف الحقائق حول الإفقار العالمي ؟وماهي المؤسسات العالمية الدولية التي تقف وراء ذلك؟

المبحث الرابع-أهم النتائج والتوصيات والمقترحات:

أولا-أهم النتائج:

يبدو جليا أن الفقراء هم جماعة اجتماعية، تحتل المواقع الدنيا في النظام الإنتاجي الاجتماعي للمجتمع الدولي أو للمجتمع الوطني، وتعمل على هوامش الاقتصاد العالمي أو الوطني، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش، ويرتبط بهذا الوضع المتدني عدد من المؤشرات مثل: الارتفاع الملحوظ في معدلات المواليد و الوفيات، الانخفاض الشديد في معدلات الدخول، ارتفاع نسبة الأمية، انخفاض نسبة المعيشة، و القدرية و الاستسلام.

ويكثر استخدام خط الفقر النسبي والاجتهادي كأنواع للفقر في الدول المتقدمة، حيث ترتفع فيها الدخول من جهة، وتتوفر فيها شبكات للأمان الاجتماعي، تؤمن الحد الأدنى من الضروريات من جهة أخرى. أما خط الفقر المطلق والمدقع كأنواع أخرى فيستخدمان في الدول النامية، حيث يكون التركيز على تأمين الحد الأدنى من الضروريات.**أما فيما يتعلق بطُرق قياس الفقر، فقد خلصت الدراسة إلى أن هناك طريقتين مركزيتين، الأولى ترتكز على المعايير المالية** وتشملدخل الفرد ومستوى إنفاقه بوصفهما مؤشّراً على الفقر، وتُعدّ هذه الطّريقة من أهمّ الطّرق المُستخدمة في قياس نسبة الفقر

داخل المجتمع. **والثانية ترتكز على المعايير الاجتماعية** وتتضمّن الرّعاية الصحيّة والتّعليم، ويمكن قياس الفقر من خلال نقص الخدمات المتعلّقة بهما، أو اعتباره منتشراً بسبب غيابهما.

إن أثرياء العالم وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات، لم يعودوا يفكرون في اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية،وازدياد جحافل العاطلين عن العمل لتتوسع الهوة بشكل صارخ بين الأكثر غنى والأكثر فقرا. إن اتساع نطاق الفاقة على مستوى العالم، يعني بالمقابل انكماش وانحصار الثراء، "وهذا ما تؤكده الإحصائيات المتوفرة، إذ أن ما يعادل 16%من السكان الواقعين في المناطق الأكثر ثراء في العالم-الولايات المتحدة واليابان...-يحتكرون80% من ثروة العالم، وتملك بعض الدول متوسطة الثراء-تنانين آسيا-05% من الثروة، بينما يقتسم الباقي15% فقط من الموارد المستخرجة من الكرة الأرضية. ويجب الاعتراف أن الفقر في الدخل هو أشد فضاعة داخل البلدان المتخلفة أو النامية.

ومما سبق ينبغي دائما التمييز بين الفقر وسوء توزيع الدخل، فقد يكون الفقر موجودا في مجتمع ما، ليس لأنه فقير، ولكن بسبب سوء توزيع الدخل، كما تبرز مشكلة الفقر على أكثر من مستوى، فهناك فجوات واضحة في توزيع الدخل والثروة من منظور علاقات عدة،منها العلاقة بين الشمال والجنوب، العلاقة بين المدينة والريف، العلاقة بين الأحياء السكنية العادية والأحياء القصديرية، العلاقة بين الرجل والمرأة، أو ما يعرف في الأدبيات الحديثة بتأنيث الفقر أو تذكير الفقر...الخ.

وعند تصفحنا لمزيد من الإحصائيات التي تتعلق بالفروق بين المداخيل،**فقد خلصت الدراسة** إلى نتائج مرعبة ومخيفة، فعلى سبيل المثال نجد أن متوسط الدخل في الاتحاد الأوربي قد بلغ **45 ألف دولار** في السنة، بينما هو في بعض الدول الإفريقية والآسيوية لا يتجاوز **200 دولار** في السنة، أي أقل من دولار واحد في يوم عمل.والمتصفح لخارطة الفقر في العالم يلاحظ بلغة الأرقام، أن البلدان المتقدمة تملك **80%** من الدخل العالمي، وهي تمثل 20% من سكان العالم، والمشكلة لا تكمن في مجرد اتساع الهوة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب فحسب، و إنما أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، فالاتحاد الأوربي يعد أكثر من **50 مليون** فقير، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل عتبة الـ **20 مليون** عاطلا **سنة1997**.

تخلص هذه الدراسة من خلال معظم الدراسات إلى أن من أبرز أسباب الفقر اليوم في العالم تتمثل فيما يلي:

1- نتائج وتبعات عهود الاستعمار: يشير المهتمون بظاهرة الفقر في العالم، إلى أن الشعوب قد استنزفت خيراتها خلال عقود من الاستعمار، تعرضت فيها لنهب جل ممتلكاتها وتفكيك بنى اقتصادياتها.

2-تجاهل الدول الصناعية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري: وتأتي النتائج مروعة على لسان علماء المناخ، حيث أنهم يؤكدون أن الكوارث الطبيعية التي تلحق بالكوكب اليوم، ماهي إلاّ نتيجة من نتائج استهتار الدول الصناعية، ومن ضمن هذه الكوارث: الزلازل والأعاصير والفيضانات و الجفاف و التصحر، و كلها ظواهر أدت إلى إفقار الشعوب و تشريدها.

3-هيمنة القطب الواحد: منذ سقوط الاتحاد السوفييتي وإمساك الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم؛ تفاقمت معضلة الفقر.فالسعي إلى تأكيد السيطرة على العالم؛ قاد إلى إفقار الدول أثناء ترويضها خاصة عن طريق الحروب.

4-ظاهرةالعولمة: إن عالم المال يضم الطيبين وغير الطيبين، وأصبح الفرز صعبا بين الفئتين، وبذلك تداخلت الممارسات الاقتصادية الموضوعية مع تلك الطفيلية القائمة على الحيل والتهرب الضريبي والاستفادة من قوانين التشجيع على الاستثمار، في ظل الخوصصة التي تتطلبها العولمة. وكما نعلم أن الخوصصة هي بيع القطاع العام للقطاع الخاص،وبأزهد الأثمان، وما ينجر عنها من عولمة البطالة، ومن ثمة عولمة الفقر وتفكيك الدولة عن طريق الصراع بين الشرائح الاجتماعية العاملة والدولة.وفي عشرية الثمانينات وعشرية التسعينات من القرن العشرين،التي تمت تحت المراقبة الدائمة لصندوق النقد الدولي، أدت إلى إفراز الخيارات الاقتصادية الجديدة وتأثيراتها الاجتماعية ومنها:

1-عولمة البطالة وطنيا.

2-إدخال فئات اجتماعية جديدة عالم الفقر بعد ما كانت مصنفة في فئات الامتياز.

3-ظهور أشكال جديدة من العنف من أجل ضمان حد كفاف العيش.

فإن برامج" تثبيت الاقتصاد الكلي" و "التكييف الهيكلي" التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية، كشرط لإعادة التفاوض في ديونها الخارجية منذ أوائل الثمانينيات، حيث أدت هذه البرامج إلى إفقار العديد من الدول ومئات الملايين من الناس، وإلى زعزعة العملات الوطنية وتدمير اقتصاديات البلدان النامية، وإلى انهيار القوة الشرائية الداخلية وظهور المجاعات. وغيرت هياكل الاقتصاد العالمي تغيرا أساسيا منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، التي أجبرت بها المؤسسات المالية -وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي -،

العالم الثالث وبلدان "أوروبا الشرقية " منذ عام 1989 على تسهيل هذه التغييرات في هياكل الاقتصاد العالمي،فالإصلاحات برامج" تثبيت الاقتصاد الكلي" و "التكييف الهيكلي التي لم تتوقف واستمرت؛ أدت إلى تطور مذهل في أرقام البطالة عالميا كنتيجة منطقية وحتمية لسياسة إعادة تكييف الهيكلة، والتي قامت على فرض عقد اجتماعي جديد يقوم على:

أ-إنهاء العمل بالقوانين التي كانت تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم.

ب-الأخذ بالمرونة والوظيفية كطريقة للعيش والمحافظة على الحياة.

وأمام اكتساح ظاهرة العولمة؛ فإن الحقيقة التي لا خلاف حولها تقول إن عدد الفقراء هو في تزايد مستمر، يستند في تزايده على الصعيد العالمي إلى متوالية هندسية.وباختصار فإن من أسباب الفقرسوء توزيع الثروة، وسوء التنظيم، وكذلك الاتكال على الغيروالتقاعس عن العمل، عدم التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع،الحروب والاستعمار.

ثانيا-بعض التوصيات والمقترحات لمكافحة الفقر:

تأتي صعوبة معالجة الفقر من خلال تداخل العوامل الداخلية مع الخارجية، والاقتصادية مع الاجتماعية والسياسية، والأسباب المباشرة مع غير المباشرة، وترتبط آلية مكافحة الفقر على المستوى العالمي باعتماد مجموعة من الإجراءات، ونذكر منها:

1-تصحيح الخلل الموجود في الاقتصاد العالمي والقائم على آلية الاستقطاب غير العادلة.

2-العمل لإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد واختيار السياسات الاقتصادية المناسبة.

3-تقليل الهوة الفاصلة بين الدول الغنية والفقيرة وإعادة توزيع وتقاسم نتائج النمو الاقتصادي.

4-احترام الدول الغنية للاتفاقيات الدولية الموقعة.

5-توسيع فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والإعالة.

6-التركيز على الإدارات النزيهة وذات الكفاءة العالية ومكافحة الفساد وخلق عمالة كفؤة.

7-زيادة الاستثمارات وخاصة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

8-العمل للتوجه نحو ترسيخ مقومات المجتمع الإنتاجي، والحد من سيطرة المجتمع الاستهلاكي وخاصة في الدول النامية،وذلك بنشر التوعية بين المواطنين حول طريقة الاستهلاك المعتدِل؛ التي يجب أن تبدئ بالحاجيات وتنتهي بالكماليات.

9-العمل على تعديل شروط التبادل التجاري وزيادة الصادرات وترشيد المستوردات.

10-فرض الرّقابة على أسعار السّلع، وطريقة العرض والطلب في السوق.

11-توسيع دائرة نظام الحماية الاجتماعي لبعض الأسر، لا سيّما التي لا يوجد لها أي مُعيل، مثل: الأيتام، وكبار السّن، والمرضى.

12-ضرورة شمولية عملية التنمية، بحيث لا تقتصر على الصناعة فقط، وإنما لابد من الاهتمام بالقطاعات الأخرى وعلى رأسها قطاع الزراعة، بالإضافة إلى التركيز على التنمية البشرية التي أضحت تمثل أحد أهم شواغل التنمية، خاصة إذا ما دخل الاقتصاد مرحلة الاقتصاد الحر؛ مما يعني زيادة المنافسة، ويتطلب معه تكثيف الاهتمام بالتدريب والتعليم؛ لخلق طبقة عاملة ماهرة تواكب التطورات التكنولوجية، وذلك بطرح تُخصّصات في الجامعات والمعاهد المختلفة، بما يتناسب مع سوق العمل.

13-كما لا يجب إغفال أهمية الاستقرار الاقتصادي، في ظل دور محوري للدولة، حيث تأتي هنا ضرورة القيادة في تحقيق قدر من استقرار السياسات الاقتصادية، والذي ينعكس على أداء القيادة إيجابيا وعلى الواقع الاقتصادي؛ ومن ثم إيجاد مناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ومن الصعوبة الإحاطة بكل جوانب ومظاهر ونتائج وسبل معالجة الفقر، إذ إنها تختلف من زمن لآخر ومن دولة لأخرى.

قائمة الهوامش:

(1)https://ar.wikipedia.org/wiki/ فقر

(2)vb.elmstba.com الفقر › منتدى المواضيع العامة

(3)ابن منظور: **لسان العرب- المحيط- معجم لغوي علمي**، دار لسان العرب ، بيروت، لبنان، ص: 380.

(4) البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**تقرير التنمية في العالم 1990م**، الطبعة العربية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990م، ص: 41.

(5) نبيل صبحي الطويل: **الحرمان والتخلف في ديار المسلمين**، كتاب الأمة، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان، 1405هـ، ص: 111-113.

(6)ثناء فؤاد عبد الله: **الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي**،ط1،مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان، 2001،ص: 154.

(7)عبد الباسط عبد المعطي: **توزيع الفقر في قرية مصرية**، دار الثقافة الجديدة،القاهرة، مصر، 1999،ص: 20.

(8)ثناء فؤاد عبد الله: مرجع سابق،ص: 155.

(9)www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/أممية/

(10)عبد الغفار شكر: "**تحالف الجنوب في مواجهة أممية رأس المال**"، **محور العولمة و تطورات العالم المعاصر**، الحوار المتمدن، العدد:956، 2004.أنظر الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23403

(11) www.turess.com/echaab/16978

(12)موسى يوسف خميس: **مدخل إلى التخطيط**،ط1،دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999،ص: 190.

(13)ياسر عبد الكريم الحوراني: **الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي**،ط 1،عمان،الأردن،2003،ص: 368.

(14)http://www.alukah.net/culture/0/62373/#ixzz4PXf8EDpO

(15) عبدالهادي النجار: **الإسلام والاقتصاد**، كتاب عالم المعرفة (63)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1403هـ، ص: 174-175.

(16)أنظر faculty.ksu.edu.sa/sanaotaibi/DocLib10/مفهوم%20الفقر%20وأنواعه.doc

(17)www.aljazeera.net/.../7cc50d31-ca21-4b58-b7f5-cb813cdbb77e

(18) فتحي ذياب سبيتان: **قضايا عالمية معاصرة،- اقتصادية، اجتماعية، سياسية-** ، ط 1،الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2012، ص:118.

(19) علي حسن الشبكشي: **العولمة نظرية بلا منظر**،جدة، السعودية، 2001،ص: 76.

[20]سوزان كالفارت، وآخرون، ترجمة عبد الله بن جمعان العيسي الغامدي: **السياسة و المجتمع في العالم الثالث**،جامعة ملكسعود، الرياض، السعودية، 2002،ص: 174،175.

[21] علي حسن الشبكشي: مرجع سابق،ص: 76.

[22]نفس المرجع،ص: 79.

[23]www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/7/5l/ عولمة-الفقر

[24]www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=45630

[25] علي غربي: **"عولمة الفقر"، التحديات المعاصرة**، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2002،ص: 54،55.

[26] عبد الفتاح الجبالي: **ملاحظات حول مظاهر الفقر و سبل العلاج، المجتمع المدني و سياسات الإفقار في العالم العربي**،ط1، ميرت للنشر و المعلومات، مركز البحوث العربية،، القاهرة،مصر، 2002، ص: 250.

[27] محمد عبد الشفيع عيسى: **أفكار للنقاش حول الفقر و التهميش و البطالة، المجتمع المدني و سياسات الإفقار في العالم العربي**،ط1، ميرت للنشر و المعلومات، مركز البحوث العربية، القاهرة،مصر،2002،ص: 258.

[28] علي غربي: مرجع سابق، ص: 56.

[29] نفس المرجع: ص: 58.

[30]مجيد جعفر: **الجغرافيا**، المعهد التربوي الوطني، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،2000، ص: 14،15.

[31]علي غربي: مرجع سابق، ص: 51.

قائمة المراجع:

1- المعاجم:

1- ابن منظور: **لسان العرب- المحيط- معجم لغوي علمي**، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

2- الكتب:

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**تقرير التنمية في العالم 1990م**، الطبعة العربية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990م.

3- ياسر عبد الكريم الحوراني: **الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي**،ط 1،عمان،الأردن،2003.

4- موسى يوسف خميس: **مدخل إلى التخطيط**،ط1،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

5- مجيد جعفر: **الجغرافيا**، المعهد التربوي الوطني، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،2000.

6- نبيل صبحي الطويل: **الحرمان والتخلف في ديار المسلمين**، كتاب الأمة، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان، 1405هـ.

7- سوزان كالفارت،وآخرون، ترجمة عبد الله بن جمعان العيسي الغامدي: **السياسة و المجتمع في العالم الثالث**،جامعة ملكسعود، الرياض، السعودية، 2002.

8- عبد الباسط عبد المعطي: **توزيع الفقر في قرية مصرية**، دار الثقافة الجديدة،القاهرة، مصر، 1999.

9- عبدالهادي النجار: **الإسلام والاقتصاد**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1403هـ.

10- علي حسن الشبكشي: **العولمة نظرية بلا منظر**،جدة، السعودية، 2001.

11- علي غربي: **"عولمة الفقر"، التحديات المعاصرة**، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2002.

12- فتحي ذياب سبيتان: **قضايا عالمية معاصرة،- اقتصادية، اجتماعية، سياسية-**، ط1،الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

13- ثناء فؤاد عبد الله: **الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي**،ط1،مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان، 2001.

3-المجلات:

14- محمد عبد الشفيع عيسى: **أفكار للنقاش حول الفقر و التهميش و البطالة، المجتمع المدني و سياسات الإفقار في العالم العربي**،ط1، ميرت للنشر و المعلومات، مركز البحوث العربية، القاهرة،مصر،2002.

15- عبد الفتاح الجبالي: **ملاحظات حول مظاهر الفقر و سبل العلاج، المجتمع المدني و سياسات الإفقار في العالم العربي**،ط1، ميرت للنشر و المعلومات، مركز البحوث العربية، القاهرة،مصر، 2002.

5- SITE INTENETE

16- عبد الغفار شكر: **"تحالف الجنوب في مواجهة أنمية رأس المال"، محور العولمة و تطورات العالم المعاصر**، الحوار المتمدن، العدد:2004،956.أنظرالموقع الالكتروني:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23403

17- www.aljazeera.net/.../7cc50d31-ca21-4b58-b7f5-cb813cdbb77e
18- www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/7/5l/ عولمة-الفقر
19- www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/أممية/

20- http://www.alukah.net/culture/0/62373/#ixzz4PXf8EDpO
21- www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=45630
22- https://ar.wikipedia.org/wiki/ فقر

23- faculty.ksu.edu.sa/sanaotaibi/DocLib10/مفهوم%20الفقر%20وأنواعه.doc
24- www.turess.com/echaab/16978
25- vb.elmstba.com الفقر ، منتدى المواضيع العامة